

قبل الاتهام

تحليل إخباري

مخططات أميركية بلا روافع تأثير إسرائيلية

يحد من خياراته على الساحة الداخلية اللبنانية (7 أيار نموذجاً). من هنا، بات عنصر الجهوية الإسرائيلية أمراً أساسياً حاسماً في إضفاء نوع من الصدقية على التهديد الإسرائيلي والأميركي، وإمكان تفعيله. المعطيات الصادرة من تل أبيب، وبمستوياتها المتنوعة وبمختلف مصادرها، السياسية والعسكرية والإعلامية والمهنية، تؤكد عدم جهوية الجيش الإسرائيلي لحرب يتحقق من خلالها ما لم يتحقق عام 2006. قد تكون تل أبيب جاهزة لشن حروب، وهذه مسألة لا يمكن إنكارها، لكنها جهوية لنوع معين من الحروب، وتجاه عدو ذي خصائص غير الخصائص التي ينفرد بها حزب الله.

هذا ما تقر به تل أبيب، ولا ننكره. في نفس الوقت، تدرك واشنطن جيداً أنّ الخيار العسكري الإسرائيلي بعد اختباره ميدانياً عام 2006، لم يعد خياراً ناجحاً ويمكن الرهان عليه، ما يدفعها إلى العمل على تنفيذ مخططاتها بناءً على المعرفة المسبقة بأن الرفاعة العسكرية الإسرائيلية، غير موجودة، وهذا بدوره يحد من القدرة الأميركية على التأثير الفاعل في لبنان، في ضوء «عدم الإرادة والرغبة في إرسال حاملات الطائرات الأميركية إلى هذا البلد»، كما أكدت مصادر أميركية لصحيفة معاريف أخيراً. وهو واقع يعترف به مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، جيفري فيلتمان، إذ يقول «المعروف لكل من يعمل في لبنان، أن الوضع في هذا البلد لا يسمح لمن يعمل من داخله أو من خارجه، بأن يكون في موقع المسيطر على كل ما يحصل فيه».

لكن، ما الذي يدفع واشنطن إلى التهديد بـ «السوط الإسرائيلي»، في سياق تفعيل سلاح المحكمة الدولية ضد حزب الله، مع إدراكها أن هذا السوط غير فاعل؟ قد تكون المسألة مرتبطة بفقدان واشنطن روافع تأثير أخرى، قادرة على تسليك القرار الاتهامي ضد حزب الله، وإيجاد بيئة حاضنة له باتجاه الاحتواء المطلوب لحزب الله، أي «التهديد بما حضر».

في الإطار نفسه، لا تخفي تل أبيب خشيتها من ردود فعل حزب الله، التي قد تتجاوز الساحة اللبنانية باتجاهها هي، في حال صدر القرار الاتهامي ضد حزب الله أو إلى القرار نفسه، على أنه فرصة لاحتواء حزب الله أو حرف أولوياته عنها، في أقل تقدير.. هذه الخشية لا تنسجم مع التوجه الأميركي لتوظيف سطوة إسرائيل، لضبط ردود حزب الله المقفلة، في حال صدر القرار.. ما يعني أن القرار سيصدر بلا روافع تأثير حقيقية. هل يصدر رغم ذلك؟ المسألة باتت بحاجة إلى تأمل.

يحيى دبوبق

التفاهات الإسرائيلية - الأميركية، التي كشفت عنها صحيفة معاريف قبل أيام، حيايل ما يمكن أو لا يمكن القيام به إسرائيلياً، ربطاً بصدور القرار الاتهامي ضد حزب الله، لا تعتبر سوى عن إعادة تأكيد لطبيعة العلاقات بين تل أبيب وواشنطن... لم يسبق أن شنت تل أبيب عدواناً واسعاً على أعدائها في المنطقة، إلا في سياق المخططات الأميركية، و/أو بعد الحصول على ضوء أخضر من الإدارة الأميركية ومتوافق مع مخططاتها ومصالحها.

ضمن هذه الثوابت، يمكن الولوج إلى إمكانات الفعل الأميركي والإسرائيلي، حيايل الساحة اللبنانية. لا تخفي أهمية وأبعاد ما يجري في لبنان بالنسبة إلى واشنطن وتل أبيب، وتحديد ما يتعلق بتهديد حزب الله المتعاضم عسكرياً يوماً بعد يوم، في ظل فشل كل الخيارات التي جرى تفعيلها إلى الآن ضده، وصولاً إلى سلاح المحكمة الدولية والعمل الدؤوب على تسليكه حالياً، ومواجهة الصعوبات التي تعترضه، ما يفرض تنسيقاً مسبقاً على أعلى المستويات بين الجانبين، لمواجهة ردود فعل حزب الله وما يمكن أن يقدم عليه لكسر فاعلية القرار أو إنهائه. في هذه المرحلة، عشية صدور هذا القرار وبمناسبتة، لا خلاف على أن التنسيق قائم بين ما تخطط له الولايات المتحدة عبر المحكمة الدولية ضد حزب الله، وما يجب أن تبادر إليه إسرائيل، أو تمتنع عنه.

جديد صحيفة معاريف يرتبط بالحديث عن حدود القدرة المقلصة لكل من واشنطن وتل أبيب، في الساحة اللبنانية، ربطاً بالقرار الاتهامي ومسارته. فإسرائيل تصلح في هذه المرحلة، بناءً على القيود العسكرية المفروضة من جانب حزب الله، التي تمنعها من تفعيل هذه القدرات، على أداء دور الجهة المهددة للحزب، لكنها لا تصلح لأداء الدور المفعل للتهديد، وبالتالي فإن إمكانات ردع حزب الله عن التصدي الميداني لمفاعيل صدور القرار الاتهامي، تبقى بلا روافع تأثير حقيقية، نظراً إلى عدم جهوية إسرائيل للمواجهة العسكرية أساساً، وأيضاً بالنظر إلى موازين القوى القائمة في لبنان، حيث يد حزب الله هي العليا.

الجهوية والقدرة الإسرائيليتان ومتعلقتهما، وخاصة بعد تجربة عام 2006، وفشل إسرائيل في «تأمين البضاعة» في حينه، كشفت حدود قدرة الدولة العبرية على معالجة تهديد حزب الله عسكرياً، سواء لجهة تدمير قدراته أو تطويع قراره السياسي أو لتكوين عنصر ضاغط عليه

العالم، مجلس الأمن الذي هو العوبة بيد الولايات المتحدة الأميركية». وتوقف نصر الله عند «الدخول الإسرائيلي مجدداً على خط المحكمة الدولية، لا عبر الصحافة الإسرائيلية، بل من خلال مسؤولين إسرائيليين يقولون نحن في إسرائيل زودنا لجنة التحقيق الدولية بمعلومات ومعطيات ونحن متعاونون. ولجنة التحقيق الدولية بدل أن تذهب وتحقق مع الإسرائيليين على الفرضية الإسرائيلية ذهبت لتستعين بالإسرائيليين لإدانة عدو إسرائيل الأول».

وفي الشأن السياسي الداخلي، دعا نصر الله إلى مساندة المسعى السعودي السوري، مرحباً بأي دولة أو جهة صديقة تدخل على خط المعالجة، «سواء كانوا إيرانيين أو قطريين أو أتراك». ووصف نصر الله المسعى السعودي - السوري بأنه «المسعى الجدي الوحيد المتاح لإخراج لبنان مما يتهدده الآن»، متحدثاً عن معطيات تلقاها خلال الأيام القليلة الماضية تؤكد «أن هذا المسعى ما زال قائماً ومتقدماً، وما زال الأمل كبيراً جداً بالوصول إلى نتائج حقيقية على صعيد الحل والمعالجة». وفي رأيه، فإن الحكومة اللبنانية قادرة على أن تبعد عن البلد «هذه المخاطر التي تتهدده من خلال المحكمة الدولية والقرار الاتهامي، وهي تعرف كيف. لكن ما نحتاج إليه كلبنانيين هو العزم والقرار والإرادة».

ورأى نصر الله أن المعارضة السابقة في لبنان وسوريا والسعودية كلها جهات ترى المصلحة في التوصل إلى حل قبل صدور القرار الاتهامي، محذراً من يتحدثون عن الحل بعد صدور القرار الاتهامي من أن يكون حينذاك «قد فات الأوان وأن نكون جميعاً قد فقدنا زمام المبادرة. فكروا جيداً «بهاكيات»، ودققوا وجميعاً سنتحمل المسؤولية، هذا هو الفارق بين ما قبل صدور القرار الاتهامي وما بعد صدور. قبل صدور القرار الاتهامي نكون قد حمينا البلد واتفقتنا وحمينا المقاومة وحمينا السلم الأهلي، وحمينا الحكومة وحمينا كل شيء. أما بعد صدور القرار الاتهامي فقد نفقد جميعاً الفرصة والوقت المتاح وزمام المبادرة لأن موضوع القرار الاتهامي ليس أمراً قائماً وحده، بل هو حلقة أو جزء من مشروع ستكتمل عناصره، بدأ باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري واستمر مع الاعتقالات التي كانت في ظلها تقرّر بنود المحكمة الدولية، وصولاً إلى إصدار القرار الاتهامي وما بعد إصداره».

وحذر من «تقطيع الوقت»، داعياً إلى النظر إلى «أدلة القرار الاتهامي الموجودة في ديرشبيغل ولوفيفارو وسي بي سي». ومن جهة أخرى، رأى نصر الله في ما تقوله الحكومة الإسرائيلية عن الانسحاب من الشطر الشمالي لقرية العجر، «لعبة علاقات عامة ولعبة إعلامية للتغطية على الاستيطان في القدس الشرقية وعلى الاستيطان في الضفة. وأبدى نصر الله اعتراضه على أي شروط تضعها إسرائيل بشأن قرية العجر، كالقول بدخول قوات اليونيفيل ومنع دخول الجيش اللبناني إليها، وأيضاً ذلك بـ «الاحتلال المقنع، وستصرف معه على أنه ما زال احتلالاً».

ورأى نصر الله أن الحل الأمثل لعدم تقسيم بلدة العجر هو في انسحاب إسرائيل من كل أراضي البلدة، ليعود الجزء اللبناني إلى السيادة اللبنانية، على أن يبقى الجزء السوري وسكانه في عهدة لبنان مؤقتاً إلى حين الانسحاب وترسيم الحدود بين لبنان وسوريا.

وشدد على أن المقاومة في لبنان ليست خائفة مما يُعد لها، وخاصة «أنه لم يمر وقت كانت فيه هذه المقاومة أقوى مما هي عليه اليوم».



القضاة أو أمام المحامين؟ ورأى نصر الله أن التساهل في وسائل الإثبات يُعدّ أمراً «غير جائز في قضية حساسة وخطيرة من هذا النوع. حتى لو تبين أن هذا حصل في محكمة ما في العالم، فإننا أمام قضية حساسة، وأمام قرار اتهامي حساس وأمام إدانة حساسة تعني مصير بلد ومستقبله». وأضاف: «أريد أن أسأل كل طلاب العدالة في لبنان من الكبار إلى الصغار، أولئك الذين يخرجون ويقولون إن المحكمة مستمرة والعدالة آتية. أي عدالة هي الآتية؟ هل التساهل في وسائل الإثبات مؤشر إلى إنجان عدالة وتحقيق عدالة؟ هل مسار التحقيق خلال خمس سنوات هو مؤشر إلى إنجان عدالة وتحقيق عدالة؟ أم كل التجربة السابقة وكل التجربة الحالية تقول إن هناك محكمة تكيف قوانينها وإجراءاتها وقواعدها بالطريقة التي تسهل عليها إصدار حكم سياسي معد مسبقاً؟ وخلص نصر الله إلى القول إن المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري هي الأضعف والأوهن من الناحية القانونية والقضائية وإجراءات العدالة ومعايير تحقيق العدالة. ووعده نصر الله بعقد مؤتمر صحافي لتقديم رؤية قانونية ودستورية عن مخالفة إنشاء المحكمة للدستور والقانون اللبنانيين، استناداً إلى آراء خبراء في لبنان والخارج. ويرأيه، فإن «المحصلة واضحة: هذه محكمة لا علاقة لها لا قانونياً ولا دستورياً بلبنان ولا بالمؤسسات الدستورية في لبنان. نعم، هذا قرار مجلس الأمن، مجلس الأمن الذي قسّم فلسطين، مجلس الأمن الذي اعترف بوجود إسرائيل، مجلس الأمن الذي يقوم بتغطية كل العقوبات المفروضة على حكومات وشعوب في

علم وخبر

غضب طرابلسي

أثار عبور رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، من بيروت إلى عكار من دون التوقف في طرابلس، استياءً طرابلسياً كبيراً، وخصوصاً لدى أنصار الرئيس نجيب ميقاتي الذين رفعوا لافتات تنذد بعدم إيلاء عاصمة الشمال الاهتمام اللازم. ورأى بعض أنصار ميقاتي أن زيارة أردوغان لم تكن للبنان ولا للطائفة السنية، بل لتيثار المستقبل.

ما قل ودل

يعد عدد من المتشددين المستقبليين إلى إشاعة أن الرئيس السابق للمجلس القومي السعودي، بندر بن سلطان (الصورة)، سيؤدي الدور الأهم في السلطة في المرحلة المقبلة، وأن من سيفوز في الحكم



سيكون من هذه الطينة. وإذ يهمل هؤلاء المتشددون ويطمئنون المقرّبين منهم إلى أن الأيام المقبلة ستكون أفضل.

عطلة رأس السنة

اسطنبول من ١٢/٢٩ إلى ١/٢ (٤ ايام / ٣ ليالي)

خيار واسع من فنادق ٣، ٤ و٥ نجوم في منطقة تقسيم ابتداءً من ٣٩٥\$

تونس من ١٢/٢٨ إلى ١/٢

حمامات - خيار واسع من فنادق ٤ و٥ نجوم مع الفطور، العشاء وسهرة رأس السنة ابتداءً من ٤٩٥\$

رحلة في مدينة تونس، حمامات، دوز، دوزر والقبروان ٨٩٥\$ تذكرة الطائرة، الفندق مع الفطور، الرحلات، الزيارات والانتقال

اسبانيا من ١٢/٢٦ إلى ١/٢

برشلونة، ساراغوسا، مدريد و٦٩٥€ برشلونه، ساراغوسا، مدريد، قرصيا، اشبيلية و٧٩٥€ فنادق ٤ نجوم سوبيريور مع الفطور، الرحلات والانتقال

برشلونه - خيار واسع من فنادق ٣، ٤ و٥ نجوم ابتداءً من ٤٩٥€

تذكرة الطائرة بيروت/برشلونة/بيروت (رحلة مباشرة): ٣٠٠\$

مصر من ١٢/٢٩ إلى ١/٣

رحلة على النيل: القاهرة، الأقصر واسوان ١٣٩٥\$

تذكرة الطائرة، فندق سميراميس انتركونتيننتال في القاهرة، م/س نايل دولفين على النيل، الرحلات، الزيارات والانتقال